يساوي ٠,٥٦ بالمئة؛ وان سكان قطاع غزة لم يزيدوا، خلال الفترة عينها، بأكثر من ٢٤ الفاً، أي بمعدل ٠,٣٣ بالمئة[٤٠]. كما جاء في دراسة عربية أخرى ان عدد الفلسطينيين في الضفة، بمن في ذلك سكان القدس الشرقية، في العام ١٩٨٥، ظل، تقريباً، هو ذات عددهم في أيار (مايو) ١٩٦٧[٤١]. وقد تكون صحة هذه الأرقام موضع نظر، لأننا نتصور أن سكان قطاع غزة قد زادوا كثيراً عمّا كان عليه الحال العام ١٩٦٧؛ ومع ذلك، فان هذه النتائج لا تخلو من دلالات سلبية.

السياسة السكانية الاسرائيلية

في مستهل هذه النقطة، تجدر الاشارة الى ان الاختلافات النسبية في قضية الاحساس بوطأة المسألة السكانية بين القوى السياسية الحاكمة في الكيان الصهيوني لم تنعكس على الخطوات التي اتخذتها هذه القوى في الواقع الفعلي تجاه هذه المسألة؛ وأن للسياسة السكانية الاسرائيلية شقين: أحدهما يتعلق بمواجهة المد السكاني (البشري) العربي الفلسطيني، والآخر يتعلق بمواجهة الانكماش السكاني اليهودي. وفي ما يلي، موجز للآثار السكانية التي خلّفتها هذه السياسة.

عمليات الابعاد والتهجير والنزوح

بدأت هذه العمليات مع بداية قيام اسرائيل. ودون الدخول في تفاصيل تاريخية أضحت معروفة حول تهجير أبناء الشعب الفلسطيني وتحويلهم الى لاجئين، وبخاصة في غضون أحداث النكبة العام ١٩٤٨، نلاحظ كيف أن احتلال بقية أرض فلسطين التاريخية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واكبته، ولحقته، عمليات خروج جماعية من الضفة والقطاع. وقد شجّعت اسرائيل هذه العمليات، وفتحت لها الأبواب؛ ثمّ أردفتها بعمليات للتهجير القسري والابعاد. وكان جرّاء هذا الواقع أنه بين العامين ١٩٦٧ و ١٩٨٢، أي عقب ١٦ عاماً من الاحتلال، خرج من الضفة والقطاع، قسراً، أو طوعاً في الظاهر، اكثر من ربع مليون نسمة (١٤٨ ألفاً من الضفة ومئة ألف من القطاع)؛ ثمّ استمر هذا النزيف منذ العام ١٩٨٢ بمعدل ١٦ ألفاً في العام[٤٢]. ومعنى هذا، انه لو بقيت أبواب الضفة والقطاع موصدة، لزاد تعدادهما السكاني عمّا هو معروف الآن بأكثر من ربع مليون نفس على أقل تقدير[٤٣].

التضييق الأقتصادي

ويتضمّن نهب مصادر المياه، وتضييق فرص الكسب، وربط اقتصاديات الضفة والقطاع بالاقتصاديات الاسرائيلية المتدهورة باستمرار، وضرب الزراعة والصناعة العربية، الخ. وتبدو الانعكاسات السكانية لهذه السياسة واضحة، حين نلاحظ أنها قادت ـ ولا تزال تقود ـ الى هجرة القوى البشرية الفلسطينية للبحث عن العمل ومصادر الرزق، خاصة من تلك العناصر المؤهلة عملياً والمدربة فنياً. ولمّا كانت هذه العناصر المهاجرة هي، في معظمها، من العناصر الشابة، من ناحية، ومن الذكور، من ناحية أخرى، فان سياسة التضييق الأقتصادي تصبح، في التحليل الأخير، أحد عوامل الحدّ من خصوبة المجتمع الفلسطيني.

وقد أثبتت دراسات مختصة، بالفعل، ميل النمو الطبيعي للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة نحو انخفاض نسبة الذكور عن الاناث[٤٤]. وممّا يذكر، في هذا السياق، ان سياسة التضييق الاقتصادي لتحقيق نتائج تخصّ البعد السكاني، هي سياسة قديمة ولها جذور في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، أي ضد عرب ١٩٤٨ أو داخل ما يسمى بـ «الخط الأخضر». فالى جانب سياسة التمييز العنصري ضدهم، في العمل والتعليم والتنقل، عمدت سلطات الكيان الاستيطاني الى